

Distr.: General
2 December 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب المجلس منّي بموجبه إطلاعه بانتظام على التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وتقديم تقرير عن ذلك. وقد طلب منّي مجلس الأمن بعد ذلك، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم إليه تقريرا مكتوبا كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات المستجدة منذ تقريبي الأخير المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/575)، وخاصة على التوترات السياسية بعد الانتخابات، التي أدت إلى التغيير الذي جرى مؤخرا في الحكومة في غينيا - بيساو.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الوضع السياسي في البلد مشوبا بالتوتر. واستمر ملام بكاي ساهما مرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر في رفض نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٥ والتي منحت الفوز ليوا بيرناردو فييرا، وذلك بالرغم من أن محكمة العدل العليا وجدت، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أنه لا توجد "عناصر قضائية كافية" تصدر بموجبها حكما بشأن طلب الحزب بإلغاء نتائج التصويت. وقد أثار تأخير تنصيب الرئيس المنتخب، والذي تم في نهاية الأمر في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، مزيدا من التوترات الداخلية وبعث بإشارات مقلقة إلى الشركاء الخارجيين للبلد.



٤ - وقد قمتُ، إلى جانب قادة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وغيرهم من شركاء غينيا - بيساو الدوليين، بمناشدة قادة البلد أن يجلّوا خلافاتهم عن طريق الحوار. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شددتُ، خلال اجتماعي المعقود على هامش اجتماعات الدورة الستين للجمعية العامة، مع كارلوس غوميز الابن رئيس الوزراء، على أنه من شأن تنظيم تنصيب الرئيس المنتخب في حينه أن يساعد على إعادة الثقة المحلية والدولية في العملية السياسية في غينيا - بيساو، الأمر الذي يمكن أن يعزز بدوره المناخ لاستئناف تقديم المساعدات الدولية.

٥ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدى يوا بيرناردو فييرا اليمين رئيساً جديداً لغينيا - بيساو، مسجلاً النهاية الرسمية للفترة الانتقالية التي كان البلد يمر بها منذ انقلاب ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد وُلد تنصيب الرئيس فييرا وتعهد أثناء التنصيب بتعزيز المصالحة الوطنية وكفالة احترام سيادة القانون وتطلعات كبرى في أوساط شعب غينيا - بيساو التواق إلى رؤية تحسن يبيّن في ظروف معيشتهم.

٦ - ومع ذلك، وفي ضوء الانقسامات العميقة التي ميزت الانتخابات الرئاسية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٥، ظلت الطبقة السياسية في غينيا - بيساو منقسمة انقساماً كبيراً، مما أدى إلى إعادة تنظيم القوى السياسية في البرلمان نتج أساساً عن انشقاقات داخل الحزب الحاكم، ونتج تصدع الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو والرأس الأخضر عن تأييد فئة من الحزب للحملة الانتخابية المستقلة للرئيس فييرا وتعمق أكثر عندما سعت قيادة الحزب، برئاسة كارلوس غوميز الابن رئيس الوزراء السابق، إلى إبقاء العقوبات المفروضة على ١٤ من أعضاء البرلمان التابعين للحزب الأفريقي الذين ساندوا حملة فييرا. وكان من بين الـ ١٤ عضواً، أريستيدس غوميز النائب الأول لرئيس الحزب الأفريقي، الذي شكّل إلى جانب أعضاء آخرين من مجموعة البرلمانيين التابعين للحزب الأفريقي الـ ١٤ الذين جمدت عضويتهم وأحزاب وأفراد آخرين يؤيدون الرئيس فييرا، "المنتدى من أجل التقارب الإنمائي"، في محاولة لإيجاد أغلبية جديدة في البرلمان.

٧ - وبعد تولي الرئيس فييرا المنصبه بفترة وجيزة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدلى هو ورئيس الوزراء كارلوس غوميز ببيانات علنية أعلننا فيها استعدادهما للعمل معاً، باعثين بإشارة للأمم وللمجتمع الدولي بالتزامهما بالتعايش المؤسسي. ومع ذلك، بقيت العلاقات بينهما صعبة، مما أدى إلى قرار الرئيس، بعد مشاورات مع مجلس الدولة الذي أعيد إحيائه وكذا مع مختلف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وزعماء النقابات العمالية، بإصدار مرسوم في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بإقالة الحكومة. ومن بين الأسباب التي ساقها الرئيس في

هذا الصدد استمرار التوترات بين الأجهزة السيادية في الدولة، وهو ما أعاق، في رأيه، سلاسة عمل مؤسسات الدولة وأضعف قدرة الحكومة على دفع الأجور أو الصمود في البرلمان. لكن الحزب الأفريقي أدان ذلك القرار باعتباره "تعسفيا ولا دستوري".

٨ - وأصدر الرئيس فييرا بعد ذلك، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مرسوما آخر يعين أريستيدس غوميز رئيسا للوزراء، وهو إجراء أدى إلى رد فعل مناوئ آخر من قيادة الحزب الأفريقي التي طعنت في ذلك القرار أمام محكمة العدل العليا، مصرّة على أن رئيس الوزراء ينبغي أن يكون من الحزب الأفريقي، لأنه الحزب الذي فاز بالأغلبية في البرلمان. وما زال قرار المحكمة لم يصدر بعد.

٩ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عين الرئيس فييرا حكومة جديدة، بمرسوم أيضا. ويضم الفريق ثمانية وزراء من الحزب الأفريقي، من بينهم أولئك المسؤولون عن الشؤون الخارجية والدفاع والاقتصاد ومصائد الأسماك، ووزير دولة، أربعة منهم من أعضاء البرلمان التابعين للحزب الأفريقي الـ ١٤ الذين جمّدت عضويتهم والموالين للرئيس. وأعطى حزب التجديد الاجتماعي (حزب الرئيس السابق كومبا يالا) ست وزارات، من بينها وزارة الداخلية، وأربعة وزراء دولة. وعيّنت سيدتان كوزيرتين، مقابل سبعة في الحكومة السابقة. ووعيا منه بقلق المجتمع الدولي إزاء الشفافية الاقتصادية والمالية، احتفظ رئيس الوزراء أريستيدس غوميز بالوزير المسؤول عن الاقتصاد من الحكومة السابقة وتعهد بمواصلة سياسة الإصلاح المالي والاقتصادي التي بدأتها الحكومة التي أقيمت، وهي السياسات التي حظيت بتقييم إيجابي من المانحين. وكان متوقعا أن تقدم الحكومة الجديدة برنامجها وميزانية سنة ٢٠٠٦ إلى الدورة البرلمانية العادية التي تستمر شهرا والتي بدأت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس بإمكان مؤيدي الرئيس فييرا أو معارضيه أن يحشدوا أكثر من أغلبية ضئيلة في الجمعية الوطنية.

١٠ - وخلال العملية الانتخابية، استعان مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بمساعيه الحميدة، جنبا إلى جنب في الغالب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للمساعدة على تهدئة التوترات. والمكتب بتطلعه إلى ما بعد المرحلة الانتقالية، وتماشيه مع أحكام الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام المبينة في تقريره السابق (S/2005/575) والتي حظيت بدعم مجلس الأمن عندما ناقش التقرير في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يركز على المساعدة على تطوير آليات وطنية مكثفة ذاتيا لبناء السلام.

١١ - وللمساعدة في تعزيز منع نشوب الصراع وإدارته على الصعيد الوطني، شجع المكتب علاقات التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بما فيها مشروع المجتمعات التي

مزقتها الحروب (الدولي) الذي يتخذ من جنيف مقراً له، والمعهد الوطني للدراسات والبحوث في غينيا - بيساو، اللذان انتهيا من وضع اقتراح بمشروع مشترك لبرنامج بحثي يمتد سنتين ويركز على تحديد المصادر الأساسية للتوتر وأسباب الصراع. وعلاوة على ذلك، يخطط المكتب لتنظيم برنامج للتدريب على حل الصراعات والمهارات التفاوضية من أجل البرلمانيين، بشراكة مع المنظمة الهولندية للتنمية.

١٢ - وأعضاء مجلس الأمن يتذكرون أنني أشرت في تقريرى المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/575) إلى عدة مقترحات بشأن دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في إرساء دعائم السلام والاستقرار في غينيا - بيساو في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية.

١٣ - وشدد الرئيس فييرا، في رسالته الموجهة إلى المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على أنه مع انتهاء الانتقال السياسي بصورة سلمية والاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، يكون عنصر هام من ولاية المكتب قد تحقق. لكنه لاحظ، مع ذلك، أنه ما يزال يتعين على المكتب أن يوظف بدور حاسم في عدد من المجالات الأساسية من أجل إرساء دعائم سلام واستقرار دائمين في غينيا - بيساو، من بينها إصلاح قطاع الأمن وحشد الدعم السياسي والموارد المالية لتعزيز قدرة أجهزة الدولة، وتعزيز الحوار السياسي وتوطيد احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. كما أعرب الرئيس عن دعمه للمقترحات التي بسطتها في تقريرى الموجه إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والرامية إلى تعديل ولاية المكتب لتركز على تحديات ما بعد المرحلة الانتقالية. وأخيراً، أبلغني الرئيس أنه عقب مشاورات مع الحكومة، قرر طلب تمديد ولاية المكتب لسنة إضافية، لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

١٤ - لا تزال الحالة الاقتصادية والمالية في غينيا - بيساو خطيرة. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان من المقرر أن تبدأ بعثة تابعة لصندوق النقد الدولي زيارتها لمناقشة البرنامج الاقتصادي والمالي لسنة ٢٠٠٦ في إطار سياسة صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع، لكن تغيير الحكومة أدى إلى إلغاء تلك البعثة وإلى تأجيل انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة إلى أجل غير مسمى، مع إشارة مؤسسات بريتون وودز إلى رغبتها في الحصول على تأكيدات باستمرار الإصلاحات الاقتصادية والشفافية التي شرع فيها في إطار الحكومة السابقة قبل التعهد بتقديم مساعدات.

١٥ - وفي غضون ذلك، مكنت التدابير المالية التي اتخذتها الحكومة التي أقيمت من دفع الأجور من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومع ذلك فإن عدم التيقن بشأن توقيت دفع الدعم لميزانية سنة ٢٠٠٥ وانخفاض التقديرات المتوقعة للإيرادات حتى موسم البلاذر (الكاشو) المقبل في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٦ يجعل من تراكم مزيد من متأخرات المرتبات، الآخذ في الارتفاع فعلا، احتمالا مثيرا للقلق.

١٦ - وتأخرت بداية السنة الدراسية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بسبب الصعوبات التي واجهتها الحكومة في الوفاء بالتزاماتها من المرتبات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ظلت المدارس العمومية مغلقة، مع استمرار المدرسين في المطالبة بتسديد متأخرات مرتباتهم. وفي الوقت نفسه، تستمر تكلفة المعيشة في الارتفاع، بما في ذلك الزيادات في أسعار البضائع والسلع الأساسية.

١٧ - وما فتئ البلد يصارع وباء الكوليرا منذ منتصف حزيران/يونيه، حيث سجلت ٢٢ ٠٠٠ إصابة و ٣٧٤ حالة وفاة. وبالرغم من أن الوباء وصل إلى ذروته على ما يبدو، فإن معدل الإصابة بالعدوى بين السكان الضعفاء لا تزال عالية. وقد قدمت لذلك منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى وزارة الصحة في تنفيذ تدابير التأهب والاستجابة. وبما أنه تمت تعبئة كل الهياكل الصحية للبلد تقريبا لمكافحة الوباء، على حساب الاحتياجات الأخرى ذات الصلة بالصحة، فيلزم حوالي ١,٧ مليون دولار لتعزيز المراقبة والعلاج والإعلام والاتصال. كما بدأت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حملة للتطعيم ضد شلل الأطفال على نطاق البلد في إطار برامجهما الإقليمية.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٨ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو تشجيع ودعم المبادرات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ولبلوغ هذه الغاية، قام فريق استشاري لتنمية القطاع الأمني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بزيارة غينيا - بيساو في بعثة لتقصي الحقائق من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لدراسة كيفية مساعدة السلطات في صياغة خريطة طريق لبرنامج شامل وحدير بالثقة لإصلاح قطاع الأمن. كما ضم الفريق خبيراً عسكرياً من الاتحاد الأوروبي.

١٩ - وقّمت البعثة أيضاً مستوى الفهم والالتزام بإصلاح قطاع الأمن في صفوف ذوي المصلحة الأساسيين وكذا قدرة السلطات الوطنية على إدارة هذا الإصلاح وتنفيذه. وشددت

النتائج الأولية التي أُطلعت عليها الحكومة على الطابع الطويل الأجل للإصلاح المقترح. كما حذرت من عقد آمال عريضة على تحقيق مكاسب في الأجل القصير ومن اتباع نهج مجزأ، مسلّطة الضوء على الحاجة إلى استراتيجية منسقة لمعالجة المشاكل المتعددة. ومن المقرر إيفاد بعثة متابعة في أوائل ٢٠٠٦.

٢٠ - وبالنظر إلى ما يمثله انتشار الأسلحة الصغيرة في غينيا - بيساو من تهديد لأمن البلد، فقد وضع برنامج نموذجي يتعلق بجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة، أُعد في إطار آلية الأمم المتحدة لتنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، بتشاور مع الحكومة السابقة، وكان من المقرر أن يبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لكن تعيّن تأجيله بسبب تغيير الحكومة، لتمكين السلطات الجديدة من دراسته.

٢١ - وأحرز مزيد من التقدم في مجال إزالة الألغام. فقد تم تدمير ما مجموعه ٩٤٣ ٤ لغما من الألغام المخزونة المضادة للأفراد خلال احتفال نظّمته الهيئة الوطنية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الأمر الذي أكمل التزامات البلد بموجب المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا المعنية بالألغام الأرضية: ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، نزع الهيئة الوطنية من خلال شريكها الوطنيين، منظمة المعونة الإنسانية ومنظمة المكافحة الجماعية للألغام، الألغام من ٨١ ٨٩٠ مترا مربعا وأزالت ٢٦ ٧٠٦ من الذخائر غير المنفجرة و ٢٣ لغما مضادا للأفراد و ٣ ألغام مضادة للدبابات. وتمت العمليات بفضل تمويل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٢ - وهناك قلق متزايد من تنامي الجريمة وانعدام الأمن، على نحو ما تبين في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ من إغلاق المدارس الكاثوليكية والأبرشيات والمراكز الطبية التي تطالب الشرطة بالقيام بدورها في حفظ القانون والنظام. ومع ذلك، ما زال عدم كفاية الموارد يعرقل عمليات الشرطة. وهناك قلق متزايد، على وجه الخصوص، من كون غينيا - بيساو تُستعمل على نحو متزايد كنقطة عبور للتجار بالمخدرات بين أمريكا الجنوبية وأوروبا، على نحو ما يتضح من العدد المتزايد لعمليات ضبط المخدرات. وتُبذل جهود لتحديد موعد جديد لإيفاد بعثة تقييم إلى غينيا - بيساو من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كان من المقرر إيفادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ لتقديم المساعدة التقنية لموظفي إنفاذ القانون، لكنها أُجلت بسبب تغيير الحكومة.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو تعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ولتسهيل إجراء تحقيقات وعقد محاكمات أكثر فعالية للقضايا المدنية والجنائية، نظم المكتب دورة تدريبية للقضاة وموظفي إنفاذ القانون مولتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما شرع المكتب في سلسلة من الحلقات الدراسية لقضاة من مكتب المدعي العام حول دور ومسؤولية وكلاء النيابة.

٢٤ - وفي مبادرة أخرى، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، في تعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والخبير التنسيقي التابع للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٣٤ دورة تدريبية لأفراد القوات المسلحة وحرس الحدود. وكان هدف عنصر حقوق الإنسان لهذه الدورات هو التشديد على أن الوقاية لا يمكن أن تكون فعالة إلا في بيئة تحترم فيها حقوق المرأة والحق في عدم التمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز احتراما تاما. كما يواصل المكتب مساعدة السلطات الوطنية في صياغة تشريعات وطنية بشأن الوقاية والعلاج ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٢٥ - مع أداء الرئيس فييرا اليمين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، بدأ البلد في التحرك بعيدا عن انقسامات الماضي نحو مستقبل أكثر انسجاما وبناء بقدر أكبر. واستمرت مع الأسف التوترات السياسية بين الشخصيات وحول السياسات الحزبية تلقي بظلالها على احتمالات المستقبل في غينيا - بيساو. وإذا لم يمكن التغلب على هذا الاستقطاب بالطرق السلمية، فيمكن أن يجبط آمال البلد في مرحلة ما بعد الانتخابات في بناء مستقبل واعد بقدر أكبر. وفي الواقع، فإن استمرار عدم الاستقرار السياسي لا يعرقل مواصلة التقدم الديمقراطي فحسب ولكنه يدفع أيضا المانحين إلى حجب المساعدة عن بلد في أمس الحاجة إليها لمواجهة التحديات الضخمة المتعلقة بالتعمير والتنمية.

٢٦ - وكان من بواعث ثقتي، مع ذلك، أنه يجري التصدي لهذه الخلافات بالوسائل السلمية عن طريق القنوات الدستورية المناسبة، الأمر الذي يشكل خطوة إلى الأمام في بناء ثقافة احترام سيادة القانون. وأهيبُ بجميع الجهات السياسية الفاعلة والمجتمع ككل أن يحترم حكم المحكمة العليا، عند صدوره، المتعلق بالقضية المرفوعة بشأن دستورية التغييرات في الحكومة التي أجراها الرئيس مؤخرا. وأحث أيضا القادة السياسيين على السعي لإجراء حوار

شامل للجميع لحل خلافاتهم، على أن يضعوا في اعتبارهم رغبة أبناء الشعب في التحرك نحو بناء حياة أفضل لهم ولبلدهم ككل.

٢٧ - وأود أن أكرر أهمية المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي في مساعدة غينيا - بيساو. وقد كان الدعم الذي قدمه مجلس الأمن والفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مفيدا في وصول العملية الانتقالية إلى نهايتها سلميا ونجاح. واستمرار الدعم، وخاصة المساعدة الاقتصادية والمالية، يعد أمرا هاما على وجه الخصوص إذا أريد للجهود الجارية لتحقيق الاستقرار أن يكتب لها النجاح في توطيد السلام ومنع العنف.

٢٨ - ويعد هذا الدعم المالي أمرا حيويا على وجه الخصوص في المجال الهام المتعلق بإصلاح قطاع الأمن. ونظرا لاتساع نطاق القضايا المعقدة، فإن التنسيق وتقسيم العمل بين الجهات المانحة يعد أمرا أساسيا لضمان الاستفادة من المساعدة الدولية بشكل فعال من حيث التكلفة.

٢٩ - وأشجع السلطات الجديدة على أن تواصل سياسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي التي وجهت البلد في السنتين الماضيتين، حتى يتسنى إكمال الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر للمائدة المستديرة للجهات المانحة بأسرع ما يمكن.

٣٠ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بقيادة جاوا برناردو هونوانا ممثلي في غينيا - بيساو، وللفريق القطري للأمم المتحدة بأسره، على مساهمتهم البناءة في إكمال العملية الانتقالية بشكل سلمي في غينيا - بيساو والعودة الكاملة للنظام الدستوري.